الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/6–**E**/ECA/CM/57/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 January 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثالث والأربعون
أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
عرض بشأن موضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة السابعة والخمسون
أديس أبابا، ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
حوار بشأن موضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ورقة المسائل المطروحة

النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول

أولا- أهمية الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في السياق العالمي

١- تمر أفريقيا بمنعطف حرج في مسيرتها الإنمائية. فالقارة، التي تمتلك بعض الأصول الحيوية التي تفتقر إليها مناطق العالم الأخرى، تتأهب لرسم مسار تنموي جديد. وبفضل عدد سكانها الشباب والمتزايد، ومواردها الطبيعية الوفيرة، والفرص المتاحة لتتخطّى العديد من المراحل في عملية التقدم التكنولوجي، وسوقها الاستهلاكية المتنامية، وفي حالة معظم البلدان، التحاقها بفئة البلدان ذات الدخل المتوسط، تقومُ أفريقيا بدور متزايد في الاقتصاد العالمي. وتتمتع القارة بموقع جيد كمنطقة استراتيجية مهمة في ظل التوجه العالمي نحو التنوع الجغرافي لسلاسل التوريد ويمكنها بالتالي أن تستفيد من موقعها لتعزيز تجارتها والاندماج بشكل أوثق في سلاسل القيمة العالمية وتعزيز النمو المستدام.

* E/ECA/COE/43/1
** E/ECA/CM/57/1

25-00001 (A)

٢- ورغم تعافيها بدرجة كبيرة في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد-١٩) فقد انخفضت تجارة القارة في عام ٢٠٢٣ وظلت حصتها من التجارة العالمية راكدة عند أقل من ٣ في المائة.[١] ولا تزال التجارة تتأثر سلبا بضعف الطلب العالمي والمحلي، ومحدودية هامش المناورة المالي، واضطرابات سلاسل التوريد، والتوترات الجيوسياسية، والأوضاع المالية العالمية المتشددة، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ومخاطر أسعار الصرف، وغيرها من الصدمات الاقتصادية. وهذه التحديات تُقلص من قدرة البلدان الأفريقية على الاستهلاك، وبالتالي من قدرتها على الاستيراد.

٣- ورغم أن النمو يشهد انتعاشا، إلا أنه لا يزال أقل من مستويات ما قبل الجائحة وأقل بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن هناك تفاوتات كبيرة ظهرت بين البلدان الأفريقية والمناطق دون الإقليمية. ففي تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، توقع صندوق النقد الدولي أن تكون ٩ بلدان من أصل البلدان العشرين الأسرع من حيث النمو الاقتصادي في العالم في عام ٢٠٢٤ في أفريقيا.[٢] وعلى الصعيد القاري، استمرت مسارات النمو في البلدان في التباين، حيث تسلك البلدان التي تستخدم الموارد بكثافة، لا سيما تلك التي تعتمد على صادرات الوقود الأحفوري، مسارا أبطأ بشكل ملحوظ من البلدان التي لا تستخدمها بكثافة. ويعكس هذا التباين جزئيا عدم فعالية إدارة الموارد الطبيعية في الاقتصادات كثيفة الاستخدام للموارد، وهو ما يحُول بدوره دون تطبيق الدولة المعنية سياساتٍ ماليةً لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية عند الضرورة. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف الحوكمة وهيمنة بيئات الأعمال التجارية غير المواتية في البلدان المصدرة للموارد لا تشجع على الاستثمار عالي الجودة ونقل التكنولوجيا والمهارات.

٤- ولا تزال السلع الأساسية الأولية تهيمن على الصادرات الأفريقية: إذ يمثل الوقود حوالي ٤٠ في المائة منها، في حين تمثل الخامات والمعادن ١٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، لا يمثل التصنيع سوى ٢٤ في المائة.[٣] وبسبب هذه التركيبة في الصادرات، فإن المشاركة الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية تجري بشكل رئيسي في بداية تلك السلاسل، وهو ما يجعل القارة عُرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية والصدمات المناخية. وقد كشفت الزيادةُ الأخيرة في القيود التجارية واضطرابات سلاسل التوريد، لا سيما منذ الأزمتين المالية والاقتصادية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، عن مواطن ضعف القارة وزادت من حدة نقص الغذاء والطاقة، وفاقمت من الاختلالات الخارجية واحتياجات القارة في مجال التمويل. أما الجانب الإيجابي، فإن الاتجاه نحو تعزيز النزعة الإقليمية والتحوُّل إلى نقل النشاط إلى بلدان قريبة جغرافيًا وبلدان

(١) Economic Commission for Africa (ECA), *Economic Report on Africa, 2025* (Addis Ababa, forthcoming)

(٢) International Monetary Fund, *World Economic Outlook, October 2024: Policy Pivot, Rising Threats* (Washington, D.C., 2024)

(٣) ECA, *Economic Report on Africa, 2025*

حليفة، إلى جانب قيام الشركات بإعادة تقويم سلاسل التوريد الخاصة بها، يهيئ أفريقيا بشكل أفضل للاستفادة من العصر الجديد للتجارة العالمية.

٥- ومن المهم أكثر من أي وقت مضى اغتنامُ الفرص غير المستغلة لتعميق التكامل التجاري داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما في السياق العالمي الحالي الذي يتسم بتزايد التوترات الجيوسياسية وأوجه عدم اليقين، وتفاقم تداعيات تغير المناخ والتطور التكنولوجي السريع. وفي ظل التشظي المتنامي لنظام التجارة العالمية والتدني المستمر لمستويات النمو العالمي، يمكن للاتفاق، من خلال الصلات بين التجارة والاستثمار والنمو، أن يحفِّز قدرة أفريقيا التنافسية. وينطوي الاتفاق أيضا على إمكانيةٍ لتحسين حياة الأفريقيين من خلال معالجة التحديات المجتمعية الرئيسية مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة ومحدودية التماسك الاجتماعي. وبما أن الاتفاق يغطي أكبر منطقة إقليمية للتجارة الحرة في العالم من حيث العضوية والسكان والمساحة الجغرافية، فيمكنه أيضا، إذا كُتب له النجاح، أن يُحدث تأثيرا ملحوظا على التجارة والنمو العالميين.

ثانيا- تحقيق ما ينطوي عليه الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من إمكانات مفضية إلى التحول

٦- من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الاتفاق إلى تعزيز التجارة الأفريقية وإعادة تموضع القارة في مشهد التجارة العالمية. ويمكن للاتفاق أن يضطلع بدور المحرك للتجارة بين البلدان الأفريقية، فضلا عن التصنيع في القارة، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتنويع. ويمكنه أيضا أن يساهم في تحسين حياة الناس من خلال المساعدة في مواجهة التحديات المجتمعية الرئيسية. وينطوي الاتفاق على إمكانات هائلة للحد من اعتماد أفريقيا على السلع الأساسية، حيث يمكنه إحداث تحوُّل في الاقتصادات الأفريقية من خلال تنويع صادراتها ومصادر نموها. وهذه التغيرات المفضية إلى التحول تحدُث بالتزامن مع تطوير سلاسل قيمة إقليمية قوية، لا سيما في قطاعي الأغذية الزراعية والصناعة، الأمر الذي سيحقق فوائد مباشرة ويضع أفريقيا في وضْع يمكِّنها من الارتقاء إلى مرتبة أعلى في سلاسل القيمة العالمية. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن من شأن التنفيذ الكامل للاتفاق أن يعزز التجارة الرسمية بين البلدان الأفريقية بمقدار ٢٧٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٥، لا سيما في تجهيز المنتجات الزراعية والصناعة التحويلية.[٤] وبالإضافة إلى حفز التجارة الأفريقية، فإن التنفيذ الكامل للاتفاق سيتيح فرصة لبعض الدول لزيادة نموها، وإيجاد فرص العمل، وتوسيع نطاق الشمول الاقتصادي، وانتشال الملايين من براثن الفقر المدقع، مع زيادة دخل العديد من الناس غيرهم.

٧- ويمكن للاتفاق أن يُحدث زيادة، ليس فقط في حجم التجارة والنمو، بل أيضا في تنوعهما وجودتهما. وتمثل السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية حصةً أكبر من

(٤) ECA and Centre d'études prospectives et d'informations internationales, "Implementing the AfCFTA Agreement and implications for Africa's regional value chains" (Addis Ababa, forthcoming)

التجارة داخل المنطقة مقارنة بالتجارة خارج المنطقة. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن الاتفاق يمكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي بنسبة ١,٢ في المائة، والصادرات بنسبة ٧,٣ في المائة، والواردات بنسبة ٦,٩ في المائة، والرفاه (مقيسا بوصفه الفائض الاستهلاكي الناتج عن انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية وزيادة التنوع) بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٤٥. وتشير تقديرات اللجنة أيضا إلى أن التجارة إجمالا بين البلدان الأفريقية سترتفع بفضل الاتفاق بنحو ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٥، حيث تمثل السلع المصنعة ثلثي الزيادة. وبما أنه يتوقع أن تنمو التجارة بين البلدان الأفريقية في مجال الطاقة والتعدين بمعدل أقل بكثير من نموها في القطاعات الرئيسية الأخرى، فمن الواضح أن الاتفاق ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز التنويع بالانتقال من إنتاج السلع الأساسية وتصديرها والتوجه نحو التصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية والخدمات.[٥] وعلاوة على ذلك، فإن الصناعة ستكون هي السبب وراء المكاسب المستمدة من التجارة في جميع البلدان الأفريقية تقريبا.[٦] بيد أنه لكي تتحقق هذه النتائج، سيكون من الأهمية بمكان التعجيل بمضاعفة الجهود لتطوير القوى العاملة الجديدة المطلوبة في القطاع الصناعي من خلال توفير التعليم والتدريب بما يتناسب مع الغايات المستهدفة.

٨- ومن خلال تعزيز مستوى جودة التجارة والاستثمار، يمكن للاتفاق أن يكون بالتالي أداةً هامة في إفلات القارة من براثن الفقر وسلوكها طريق الازدهار. ورغم ما أحرزته القارة من تقدم كبير في القرن الحادي والعشرين، حيث التحق أكثر من نصف بلدانها بفئة البلدان ذات الدخل المتوسط، لا تزال أفريقيا أفقر قارة في العالم. ففي عام ٢٠٢٣ كان نحو ٤٩,٧ في المئة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر الذي يبلغ ٢,١٥ دولار في اليوم. وما يبعث على القلق هو أن ٥٥ في المائة من أفقر سكان العالم يعيشون في أفريقيا، كما أنها تضم ٢٣ بلدا من بلدان العالم الـ٢٨ التي يعيش أكثر من ٣٠ في المائة من سكانها في فقر.[٧] وإلى جانب زيادة الدخل، يمكن أن يساعد الاتفاق في تعزيز الرخاء بسُبل عديدة، مثل تقوية المؤسسات، وتحرير الاقتصاد، وجعل الناس أكثر ترابطًا وتمكينًا وصحةً، وأفضل تعليمًا.

٩- وينطوي الاتفاق على إمكانية معالجة الاختناقات الهيكلية المستمرة في إمدادات الطاقة عن طريق سد فجوات الطاقة وتسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة من خلال التجارة عبر الحدود في منتجات الطاقة وتكنولوجياتها وخدماتها. ويمكن للاتفاق، بالاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها البلدان والمناطق دون الإقليمية، أن يشجع الدول الأفريقية على بناء المعارف والمهارات التنافسية الأساسية المتعلقة بتكنولوجيات الانتقال الطاقوي وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة التي تبلغ حاليا ٩ في المائة من إجمالي استهلاك القارة من

(٥) ECA, *Economic Report on Africa, 2025*

(٦) إثيوبيا وزمبابوي والكاميرون وموزامبيق وناميبيا هي وحدها البلدان التي لن تستأثر الصناعة فيها بالحصة الأكبر من الفوائد. ولكن حتى في هذه البلدان، سيكون نمو الصناعة كبيرا من حيث النسبة المئوية.

(٧) World Bank, Poverty and Inequality Platform database. Available at https://pip.worldbank.org/home (accessed in April 2024).

الطاقة. ولكي يتحقق انتقال أفريقيا إلى مصادر الطاقة المتجددة، من الأهمية بمكان معالجة فجوة البنية التحتية في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها. وتشكل تهيئةُ بيئة مواتية للأعمال التجارية واستحداث آليات للحد من مخاطر الاستثمار شرطين أساسيين لاجتذاب التمويل اللازم للبنية التحتية للطاقة بغية تلبية الطلب على الطاقة الناجم عن تنفيذ الاتفاق.

١٠- ويتيح الاتفاق لأفريقيا فرصةً لتحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة التكامل في أسواق الأغذية، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، والنهوض بتجارة الأغذية بين البلدان الأفريقية. وتملك أفريقيا القدرة على تلبية احتياجاتها الغذائية بالكامل بفضل مواردها الزراعية الوفيرة. إذ تشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تنفيذ الاتفاق يمكن أن يزيد من إجمالي التجارة في السلع الزراعية الجاهزة بمقدار ٤٢,٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٥.[٨] ويمكن أن يساعد ذلك أيضا في التخفيف من آثار الظواهر المناخية القصوى على الإنتاج والأسعار، بما أن الترابط بين الإنتاج وهطول الأمطار كثيرا ما يكون ضعيفا، حتى داخل المناطق. ومن شأن تنفيذ الاتفاق أن يفتح أسواقا جديدة للمزارعين والأعمال التجارية الزراعية وأن يساهم في تطوير شبكات الإنتاج وسلاسل القيمة في جميع أنحاء أفريقيا. ويمكن أن تؤدي عمليات نقل المعرفة الناجمة عن ذلك، سواء في مجال التكيف مع تغير المناخ أو في مجال المنافسة، إلى تعزيز الإنتاجية.

١١- ويمكن للاتفاق أن يساعد أفريقيا على الاستفادة من التوجهات الكبرى وإدارتها من قبيل الدور المتنامي للأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي والرقمنة والتحول الديموغرافي والتوسع الحضري وتغير المناخ. ويمكن أن يشكل الاتفاق أساسا لاستراتيجياتٍ شاملة تتخذها الدول الأفريقية والشركات الخاصة لتعزيز استعدادها للتجارة الرقمية وزيادة مشاركتها في التجارة الإلكترونية إلى الحد الأقصى. وفي حالة نجاح هذه الاستراتيجيات، فإنها ستعزز التجارة داخل المنطقة بدرجة أكبر وتزيد من اندماج القارة في الاقتصاد العالمي. ويمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أيضا أن تشجع الاستثمار عبر الحدود في التكنولوجيا وتمكِّن الشركات الناشئة من إقامة شراكات مع الجامعات ومؤسسات البحوث وشركات التكنولوجيا القائمة في جميع أنحاء القارة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انبثاق ثقافة الابتكار وتبادل المعارف، فضلا عن وضع حلول جديدة مصممة خصيصا للسوق الأفريقية.

١٢- كما سيعمل الاتفاق على تمكين أفريقيا من تكثيف تجارتها مع المناطق الأخرى سريعةِ النمو، الأمر الذي يتيح لها الاستفادة من التوجه الكبير في تحوُّل الثروة، الذي يتميز بتنامي دور الأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي. وفي ما يتعلق بالبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين، فإن الاتفاق يتيح فرصة لأفريقيا لتعزيز علاقاتها التجارية مع الصين والهند، عِوَض الاكتفاء بتصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة. حيث يشكل كلا البلدين أصلا مَصدرا رئيسيا للاستثمار في البنية التحتية للقارة، وفي قطاعي التصنيع والطاقة. وعلى المنوال

[٨] ECA, *Economic Report on Africa, 2025*.

نفسه، يمكن لتنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق أن يشجع القطاعين العام والخاص على تعزيز استعدادهما للتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية وزيادة مشاركتهما فيهما إلى الحد الأقصى، وهو ما يفتح أسواقا جديدة.

١٣- ويمكن للسوق الموحدة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تجتذب مزيدا من الاستثمارات، لا سيما في مجالي التصنيع ونقل التكنولوجيا. كما سيساعد الاتفاقُ البلدانَ الأفريقية على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المستثمرين الذين يمكن أن يثنيهم عن ذلك، في غياب السوق الموحدة، التشظي الجغرافي للقارة. وإلى جانب الصين والهند، أُقيمت علاقات اقتصادية أوثق منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع أسواق ناشئة أخرى، مثل تركيا:[٩] التي بلغت القيمة الإجمالية لتجارتها مع الدول الأفريقية ٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وبلغت استثماراتها المباشرة في القارة حوالي ٧ مليارات دولار.[١٠]

١٤- وبالنظر إلى ضخامة نسبة الشباب بين السكان الأفريقيين، فإن إشراكهم في تنفيذ الاتفاق سيكون أمرا محوريا لنجاحه. فأفريقيا هي المنطقة التي تضم أصغر القوى العاملة سنًّا كما أن حوالي ٧٢ مليون شاب أفريقي لا يعملون ولا يتلقون تعليما أو تدريبا.[١١] والعدد الكبير من الشباب الأفريقيين الذين تكتظ بهم صفوف العاطلين عن العمل أو العمال المحبطين أو العمال الفقراء يُبرز الحاجة إلى التجارة والنمو الشاملين للجميع. ويمكن لتنفيذ الاتفاق، من خلال الحد من الحواجز التجارية وغيرها من الحواجز، تيسيرُ عمل الشركات عبر الحدود، وهو ما يسهل دخول الشباب الأفريقيين إلى قطاعات تتميز بمهارات أعلى وقدْر أكبر من الإنتاجية والابتكار، مثل الأغذية الزراعية والزراعة المراعية للمناخ. ويفتح الاتفاق فرصا جديدة للتصدير للشباب الأفريقيين، شريطة أن يمتلكوا المعرفة والمهارات اللازمة.

١٥- وبالمثل، لا يمكن لتنفيذ الاتفاق أن ينجح دون مساهمة كبيرة من النساء الأفريقيات. ففي أفريقيا، تتسم الشركات التي يقودها الرجال بمشاركة أكبر في التجارة الرسمية الأعلى قيمة مقارنة بالشركات التي تقودها النساء، الأمر الذي يُعزى إلى التوزيع القطاعي للأنشطة، المقترن بالأعراف الاجتماعية، وقلة الخدمات المتعلقة برعاية الأطفال. وعلاوة على ذلك، تتمتع النساء بمستويات عالية من التمثيل في التجارة غير الرسمية عبر الحدود. وفي أفريقيا، يعمل أكثر من ٦٥ في المائة من العمال في وظائف هشة، أي أكثر من ضعف النسبة في الوظائف المنتظمة، والنساء هن أكثر عُرضة بكثير للوظائف الهشة.[١٢] ولتحفيز التقدم

(٩) Peter Fabricius, “Deciphering Türkiye’s Africa policy”, Institute for Security Studies, 1 November 2024

(١٠) Garowe Online, “Turkey deepens ties with Africa, aims for economic and diplomatic growth”, 5 November 2024.

(١١) International Labour Organization (ILO), “African youth face pressing challenges in the transition from school to work”, 10 August 2023.

(١٢) Rosina Gammarano, “Paid employment vs vulnerable employment: a brief study of employment patterns by status in employment”, ILOStat Spotlight on Work Statistics, No. 3 (Geneva, ILO, 2018).

الاقتصادي وزيادة مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، يجب أن تشكل الكتلة الحرجة من النساء، اللائي يمارس معظمهن التجارة بشكل غير رسمي حاليا، الركيزةَ الرئيسية للاتفاق. ويتمثل الإقرار بذلك في البروتوكول المعني بالمرأة والشباب الملحق بالاتفاق.

١٦- وعلى نطاق أوسع، إذا أُريد للاتفاق أن يحدث أثرا، يجب أن يصل إلى القطاع غير الرسمي والمشاركين الرئيسيين فيه. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في وسط أفريقيا وشرقها وغربها، وهي مناطق قد يناهز فيها القطاع غير الرسمي ٧٠ في المائة من الاقتصاد. ومن خلال إدماج التجار غير الرسميين عبر الحدود في الاقتصاد الرسمي، يمكن للاتفاق أن يوسّع نطاق الشمول ويعالج القيود الرئيسية التي يواجهها هؤلاء التجار في أفريقيا. ويجب أن يكون الاتفاق مصمما لصالح المنتجين الرئيسيين والشركات الزراعية بقدر ما يكون فيه مصمما للمصنعين ومقدمي الخدمات. ومن شأن ضمان التطبيق الفعال للاتفاق على هؤلاء التجار أن يمنحهم إمكانية الوصول إلى سوق أكبر وأكثر تنوعا من السلع والخدمات، ويزيل الحواجز أمام التجارة ويعزز حرية حركة العمالة. ويشمل تنفيذ الاتفاق على الصعيد الوطني تصميمَ سياسات تجارية وصناعية وقطاعية واقتصادية محلية لتعزيز التوظيف ورفع مستوى الإنتاجية وتيسير التحول الهيكلي. فمثل هذه التدابير تعمل على توسيع نطاق القطاع الرسمي وإيجاد فرص العمل. وينبغي أن يزيل الاتفاق العقبات التي تعترض التجارة الرسمية عبر الحدود، من أجل توسيع قاعدته السوقية الصغيرة نسبيا. وتستقطب التجارة غير الرسمية عبر الحدود في الغالب الأعم النساء، وهو ما يعني ضرورة دعمهن لكي يتم إدماجهن في الاقتصاد الرسمي إذا أريد لهن الاستفادة من الاتفاق.

ثالثا- تحقيق أقصى قدر من فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واحتواء مخاطرها

١٧- تشمل عوامل التمكين الحاسمة لتسريع تنفيذ الاتفاق وتعميقه المبادراتِ الراميةَ لخفض تكاليف المعاملات، وتحسين الشفافية، وتيسير التجارة، وتعزيز الاتصال. وأُولى هذه المبادرات هي تلك المعنية بتيسير دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك التي تُدار من قبل النساء والشباب. وتتمثل المبادرة الثانية في إطلاق بوابة تجارية أفريقية، تكون بمثابة منصة رقمية شاملة تتضمن تفاصيل القواعد المطبقة على آلاف المنتجات؛ والإجراءات الجمركية؛ ومعلومات الأسواق واتجاهاتها؛ وتحويلات الدفع. أما المبادرة الثالثة فتنطوي على إنشاء صندوق للتكيف خاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يهدف إلى التخفيف من الآثار المالية للخسائر في التعريفات الجمركية ودعم سلاسل قيمة بعينها في قطاعات إنتاجية محددة من الاقتصاد. أما المبادرة الرابعة فتتمثل في نشر نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية.

١٨- ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاتفاق في تعزيز التجارة الرقمية بين البلدان الأفريقية، الأمر الذي يتماشى أيضا مع التوجه الرقمي الكاسح. وسيتوقف تحقيق ذلك على

إزالة الحواجز أمام التجارة الرقمية، وتهيئة بيئة تجارة رقمية آمنة، وبناء البنية التحتية اللازمة لتيسير التجارة الرقمية، ووضع قواعد منسقة ومبادئ مشتركة ومعايير موحدة للتجارة الرقمية. فعلى سبيل المثال، تؤكد الأدلة التجريبية أهمية معالجة اللوائح المتعلقة بالمبيعات والمعاملات التي تجري عبر الإنترنت. كما أن معالجة اللوائح التنظيمية في مجالات التجارة الرقمية الأخرى، مثل المشتريات العامة للسلع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية، وحماية البيانات المحلية والخصوصية، والمعايير وسياسات البيانات العابرة للحدود، يمكنُها أن تكون فعالة في تعزيز التجارة الرقمية بين البلدان الأفريقية. وفي ما يتعلق بالتجارة الرقمية، فإن الطابع التقييدي للوائح ذات الصلة بهذه المسائل أهم من كمية هذه اللوائح. وعلى وجه التحديد، تشير التقديرات إلى أن من شأن تخفيض القيود المتعلقة باللوائح بنسبة ١ في المائة أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٢١,٥ في المائة (أو ٥٠٨ ملايين دولار) في التجارة الرقمية بين البلدان الأفريقية، بينما من شأن تخفيض عدد اللوائح بنسبة ١ في المائة أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٠,٢٥ في المائة (أو ٦ ملايين دولار).[١٣]

١٩- ويؤدي نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية، وهو منصة تُعنى بتيسير المدفوعات عبر الحدود بالعملات الأفريقية المحلية، دورا حاسما في النهوض، ليس فقط بالتجارة، بل أيضا بغيرها من أشكال التكامل الإقليمي، مثل التكامل النقدي. وقد تم إطلاق النظام رسميا في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، أصبح النظام يتعامل مع ١٤ مصرفا مركزيا و٥ محولات (منصات إلكترونية تيسِّر تحويل المعاملات المالية بين مختلف المؤسسات المالية) وأكثر من ٥٠ مصرفا تجاريا. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت ١٢ منظمة شريكة بالتعامل مع النظام، وهو ما يدل على التزام قوي بنجاح المبادرة. ويعمل النظام على تبسيط المدفوعات وتسريعها عبر الحدود داخل أفريقيا، الأمر الذي يقلل من الاعتماد على المصارف الدولية المراسِلة ويخفض تكاليف المعاملات. ومن خلال ذلك، يتيح النظام إجراء عمليات الدفع بصورة أسرع وأكثر كفاءة، ويحفز التجارة بين البلدان الأفريقية، ويعزز السيولة ويوسع فرص ولوج الشركات إلى الأسواق في القارة. وفي الوقت الحالي، من المتوقع أن يتيح النظام للمتعاملين الاقتصاديين الأفريقيين، بفضل إمكانية تحويل العملات، وفورات تبلغ حوالي ٥ مليارات دولار سنويا؛ بل قد تصل الوفورات إلى مستويات أعلى إذا ازدادت تقلبات العملات في الأسواق الدولية الرئيسية. فالقضية الرئيسية هي كيفية دعم النظام لزيادة الإقبال عليه.

٢٠- ويتوقف تحقيق أهداف التكامل الأفريقي، بما في ذلك التكامل النقدي على المدى الطويل، على اتباع الدول الأطراف في الاتفاق سياساتٍ متوافقةً في الاقتصاد الكلي. إذ إن عدم التوافق بين المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي لدى الدول يمكنه أن يعطل جهود

(١٣) Geoffroy Guepié, Simon Mevel and Moukaila Takpara, “Enhancing intra-African trade through digitalization from a regulatory perspective”, paper presented at the Africa Trade Development Forum, Kigali, December 2024

التكامل الجارية. وسيشجع استقرارُ الاقتصاد الكلي وأسعار الصرف على تكامل أسواق رأس المال والسلع، فضلا عن استخدام وفورات الحجم. كما أن تهيئة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي من شأنها أن تشجع التطور المالي ونشاط القطاع الخاص والاستثمار، وهو ما يعزز آفاق النمو لدى الدول الأطراف. ولذلك يتحتم على الدول الأطراف أن تؤيد على النحو الواجب المبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة بالتوافق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. والتوافق الفعال بين سياسات الاقتصاد الكلي هو حجر الزاوية في التكامل المالي والنقدي عبر الحدود، الذي يعزز التجارة الدولية.

٢١- ويعد تعزيز الأسواق والمؤسسات المالية الأفريقية وتعميقها أمرا أساسيا لتعبئة الموارد اللازمة من أجل تمويل مشاريع التكامل، وبالتالي تحسين تخصيص رأس المال، وتعزيز نظم الدفع الآمنة، وتيسير التجارة داخل القارة وخارجها على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح التكامل المالي منصةً لانتشار الأدوات المالية، وهو ما يؤدي إلى المزيد من تقاسم المخاطر والتخصص في الإنتاج وتنويع حوافظ الاستثمار. ومن ثم، لا بد من مواءمة السياسات والأطر والإجراءات الوطنية التي تحكم الأسواق المالية في جميع الدول الأطراف في الاتفاق.

٢٢- ويشكل تدني مستوى البنية التحتية والحواجز غير الجمركية وقيود التمويل عقبات رئيسية إضافية أمام التنفيذ الكامل للاتفاق. ولا تزال حوالي ٦٠ في المائة من البلدان الأفريقية تحرز درجات متدنية في مقياس البنك الدولي للبنية التحتية، بينما تُقدَّر الفجوة السنوية في البنية التحتية بنحو ١٧٠ مليار دولار سنويا.[١٤] وتمثل أسواق العمل الجامدة وغير الفعالة وبيئات الأعمال غير المواتية قيودا إضافية على صعيد العرض. وستستمر هذه العوائق الهيكلية، إلى جانب فجوة التمويل التجاري التي تقدر بنحو ١٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ والحواجز غير الجمركية الأخرى، في عرقلة تطوير التجارة داخل المنطقة والحيلولة دون تحقيق الإمكانات الكاملة للاتفاق.[١٥] واعترافا بأهمية الحواجز غير الجمركية، اعتمدت الدول الأطراف في الاتفاق بروتوكولَ التجارة في السلع، الذي يختص مرفقه الخامس تحديدا بإزالة هذه الحواجز.

٢٣- ومن الأهمية بمكان سد العجز في البنية التحتية، الذي ما برح يشكل عائقا رئيسيا أمام النمو الاقتصادي من جهة وتوسيع نطاق التبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية من جهة أخرى. ويجب أن يشمل ذلك البنية التحتية المادية والرقمية على حد سواء، حيث ظل الافتقار إلى كليهما يشكل عقبة رئيسية أمام التحول الاقتصادي والإنتاج الصناعي وتوزيع السلع. ويوجد أكثر من ٩٧ في المائة من العجز في البنية التحتية الأفريقية في قطاعات الطاقة والنقل واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من البنية التحتية التمكينية للتجارة. وسيكتسي سد العجز في تلك المجالات أهمية بالغة بشكل خاص بالنسبة للتدفق

(١٤) World Bank, “Quality of overall infrastructure, 1-7 (best)”, Prosperity Data360 database. Available at https://prosperitydata360.worldbank.org/en/indicator/WEF+GCIHH+EOSQ056 (accessed on 13 January 2025).

(١٥) African Export-Import Bank, *Annual Trade Development Effectiveness Report, 2023* (Cairo, 2023).

السلس للتجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا لن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الصناعية فحسب، بل سيضمن أيضا وجود قنوات توزيع تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لتيسير تدفق السلع والخدمات عبر القارة.

٢٤- ولكي تتم الاستفادة من منافع الاتفاق استفادة كاملة، يجب بذل جهود للتخفيف من المخاطر ذات الصلة به. ومن بين المخاطر المحتملة أن تخفيض التعريفات سيؤدي إلى خسارة في الإيرادات. غير أنه نظرا للحصة المنخفضة نسبيا للتجارة بين البلدان الأفريقية والإيرادات المتأتية حاليا من التعريفات الجمركية، فإن الخسارة ستكون تدريجية ومحدودة. وعلاوة على ذلك، يمكن تخفيف الخسارة عن طريق آليات التعويض. وسيُتاح للدول الأطراف في الاتفاق الوقت الكافي لتنفيذ أي تدابير تخفيف محتملة، تمشيا مع الجداول الزمنية المتفق عليها لتحرير التعريفات الجمركية بموجب البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع. وستُمنح أقل البلدان الأفريقية نموا أطرا زمنية أطول للتحرير التدريجي، علما بأن التقديرات تشير إلى انخفاض إيرادات التعريفات بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٢٥، مع استمرار الانخفاض حتى تبلغ النسبة ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠٤٥. ولدى الحكومات تدفقات أخرى من الإيرادات تحت تصرفها تمكِّنها من تعويض الخسائر المتوقعة. وعلاوة على ذلك، وحتى مع انخفاض إيرادات الرسوم الجمركية، فإن النمو الكبير للتجارة بين البلدان الأفريقية سيظل يساهم في رفع مستويات المعيشة.[١٦] ومن شأن إنشاء صندوق تكيف خاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يشكل وسيلة لمساعدة الدول الضعيفة على الحد لأقصى درجة من خسائرها في الإيرادات الجمركية. وبغية التخفيف من الأثر المترتب على الميزانيات الحكومية، سيكون من المهم إنشاء آليات دعم مصممة خصيصا للدول التي قد تتعرض للخسارة في المراحل الأولى من تنفيذ الاتفاق.

رابعا- اقتراح إجراءات تفضي إلى التحول

٢٥- ينبغي للحكومات في جميع أنحاء أفريقيا أن تواصل التحلي بنفس الدرجة العالية من الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق وأن تتولى زمام المبادرة في تنفيذه كما هي الحال منذ بدء العملية. وبينما كان التصديق سريعا في معظم الدول الأطراف، سيتطلب التنفيذ المعجل القدر نفسه جهودا جماعية أكبر لتنفيذ الإصلاحات، سواء تلك المطلوبة بموجب الاتفاق أو الإصلاحات التكميلية، ورفع مستوى الالتزام السياسي بالتكامل. وينبغي إنشاء آليات إنفاذ للتعامل مع الدول الأطراف التي لا تلتزم بالاتفاق وبروتوكولاته. ولابد من دعم التكامل التجاري بتدابير لتيسير التجارة، بالتوازي مع غيرها من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية. وإذا لم تنَفَّذ العناصرُ المختلفة للعملية وفقا للترتيب الصحيح فإن هذا يُعد مدعاة للتشكيك في نزاهة ومصداقية القادة الأفريقيين في ما يتعلق بعملية التكامل.

[١٦] ECA, *Economic Report on Africa, 2025*

وللنهوض بالتكامل الاقتصادي القاري تحتاج الدول إلى اعتماد فلسفة مشتركة تضع المكاسب الاقتصادية المشتركة قبل الخصومات التاريخية والمكاسب الاقتصادية النسبية.

٢٦- ويتطلب التنفيذ الكامل للاتفاق إصلاحات هيكلية رئيسية ومتزامنة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والقاري. ويجب على الدول الأطراف أن تتخذ تدابير استباقية لضمان فعالية الاتفاق وتهيئة بيئة تدعم التجارة والنمو والتنمية وتتيح تمتع الجميع بفوائده دون استثناء. وستؤدي الإصلاحات المتخذة على الصعيد الوطني لتحديث الإجراءات الجمركية، ومواءمة الأطر القانونية مع البروتوكولات الملحقة بالاتفاق، وتحسين بيئة الأعمال التجارية لجذب الاستثمار وتعزيز التجارة، دورا محوريا. وعلى الصعيد دون الإقليمي، ينبغي أن يَنصبَّ التركيز على مواءمة السياسات التجارية في كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود لتيسير التجارة. وعلى الصعيد القاري، يكتسي وضع القواعد القياسية للسلع والخدمات، وإنشاء آليات فعالة لتسوية المنازعات، والتعزيز المستمر لقدرات أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أهمية حاسمة لتحقيق التكامل التجاري السلس.

٢٧- ولا يمكن لنجاح الاتفاق أن يعتمد على السياسات المتصلة بالتجارة فقط، مثل بروتوكولات تخفيض التعريفات الجمركية، بل هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية. ويتمثل أحد أهم هذه التدابير في اتباع سياسة صناعية مصممة ومنفذة بشكل جيد على المستويين الوطني والقاري، تمنح الأولوية للقطاعات الاستراتيجية التي تتمتع فيها أفريقيا بميزة نسبية، مثل التكنولوجيات المالية، والاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة (مثل السيارات الكهربائية)، والمستحضرات الصيدلانية، وتجهيز المعادن الاستراتيجية. وستحتاج أفريقيا إلى تحقيق التوازن بين إحراز التقدم في مجال تحرير التجارة القارية، من ناحية، وبين حماية الصناعات الاستراتيجية الوليدة، من ناحية أخرى، مع تجنب المزالق التي واجهت المحاولات السابقة لانتهاج سياسة صناعية. وفي الوقت نفسه، يجب على الدول أن تتحقق من دعم سياساتها الصناعية لتقارب السياسات التجارية الوطنية، بدلا من إضاعة المكاسب المتأتية من الانفتاح التجاري الذي يحققه الاتفاق وإعاقة تحقيق أهداف تعزيز التجارة التي يقوم عليها.

٢٨- ولكي تمضي الدول قُدما في التنويع والتصنيع، والاستفادة الكاملة من الإمكانات التي يتيحها الاتفاق، سيتعين عليها أن تعالج مخاطر تغير المناخ في سياساتها الصناعية. وعلى وجه التحديد، سيتعين على السياسات الصناعية الجديدة أن تتضمن سياسات مناخية، بما في ذلك استخدام الطاقة المتجددة واتباع استراتيجيات منخفضة الكربون، لتحقيق أقصى قدر من آثارها الإيجابية والتخفيف من عواقبها السلبية. فالقارة تعاني أصلا من آثار تغير المناخ، حيث تكلف الأضرار المرتبطة بالمناخ البلدانَ الأفريقية، في المتوسط، ما بين ٢ و٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا. [١٧] ويمكن للحكومات الأفريقية، من خلال مواءمة سياسات المناخ والتجارة، أن تشجع التجارة في منتجات الطاقة المتجددة،

[١٧] World Meteorological Organization, *State of the Climate in Africa, 2023* (Geneva, 2024)

مثل الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وتكنولوجيات تخزين البطاريات. وبالتالي فإن تنفيذ الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى النمو في سوق الطاقة المتجددة الأفريقية. وبالمثل، فإن إدخال إصلاحات مراعية للمناخ وتحفيز الصناعات الخضراء أمرٌ ضروري حتى يكون النمو الناجم عن تنفيذ الاتفاق مستداما وقادرا على الصمود في وجه تغير المناخ.

٢٩- وستحتاج أفريقيا إلى الاستثمار في رأس المال البشري وتزويد قوتها العاملة بالمهارات اللازمة للمستقبل، في سبيل إنجاح الاتفاق. وفي ظل الثورة الصناعية الرابعة التي يشهدها العالم الآن، ما برحت المزايا النسبية للبلدان والمناطق تتبدل، وهو ما يؤدي إلى فرص جديدة لأفريقيا. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى أن من شأن التشغيل الآلي والاستعانة بالروبوتات أن يحول دون استحداث وظائف في قطاع التصنيع، ستزداد الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة. ورغم التأييد السياسي القوي العام الذي لقيه الاتفاق بصورة عامة، إلا أنه يواجه مقاومة من بعض الدول والجماعات، الأمر الذي يُعزى إلى الفهم القاصر لفوائده وانعدام الثقة المتجذر في الاستعمار التاريخي. ولذا، فإن هناك حاجة إلى استمرار التثقيف والحملات الرامية إلى زيادة الوعي بالاتفاق لمواجهة التصورات السلبية والمضي قدما في التنفيذ. ولإعادة بناء الثقة، يتعين على القادة الأفريقيين بذل جهود متضافرة ومطردة لتنفيذ المبادرات التعاونية وتقاسم المنافع الاقتصادية.

٣٠- ويمكن للاتفاق أن يساعد أيضا في معالجة نقص المهارات وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل الذي تعاني منه القارة. وفي الوقت الحالي، تؤكد الشركات في جميع أنحاء أفريقيا على قصور مهارات القوى العاملة بوصفه عائقا رئيسيا أمام أنشطتها. وبالنظر إلى الانخفاض النسبي في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات الأساسية الأخرى، فإن أفريقيا تتخلف بالفعل عن المناطق الأخرى في مجال تطوير رأس المال البشري والمهارات الرقمية، وهو ما يجعل، بالتالي، تقليص العجز في المهارات في القارة مهمة ضخمة. ومن خلال حرية التنقل، بما في ذلك حرية تنقُّل العمالة، يمكن للاتفاق أن يساعد في إيجاد فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، وتيسير تعبئة الموارد البشرية والمادية للقارة لتحقيق الاعتماد على الذات والتنمية. ويتعين على الدول الأفريقية إنشاء مرافق للتعليم والتدريب، والحرص على أن تتيح سياساتُها وبِنيتُها التحتية الصلبة والناعمة معالجةَ النقص في المهارات وعدم مواءمتها، وذلك في عملية تطوير القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها.

٣١- وسيتطلب التنفيذ الناجح للاتفاق تمويلا واستثمارات بمستويات كبيرة في المجالات الحيوية. ويجري تمويل تطوير البنية التحتية، بما في ذلك النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، من الميزانيات الوطنية والشراكات بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات التمويل الإنمائي. إلا أن هناك حاجةً إلى قدر كبير من التعزيز لسد الفجوة الهائلة في تمويل البنية التحتية. ويمكن استخدام التمويل المتأتي من مؤسسات التمويل الإنمائي ومن الإصلاحات الضريبية لتعويض خسائر المرحلة الانتقالية في إيرادات الدولة الناجمة عن مواءمة السياسات التجارية وتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية. ويتطلب التحول الرقمي استثمارات في

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدعم من شركات الاتصالات ومصارف التنمية والمنظمات الدولية. وستكون استثمارات القطاع الخاص حاسمة لتوسيع نطاق التصنيع والرقمنة، بينما ستدعم السنداتُ الخضراء وصناديقُ المناخ وغيرُها من أشكال التمويل الأخضر مبادراتِ التجارة المستدامة.

٣٢- ولذلك فإن نجاح الاتفاق سيتطلب جهودا من جميع أصحاب المصلحة، لا سيما الشركات الخاصة، بما في ذلك المؤسسات المالية. فهذه الشركات الخاصة تتمتع بقدرة كبيرة على الابتكار، حيث تقوم كل من الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مركزي في الإدماج الناجح للبلدان فُرادى في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ولا يمكن المبالغة في تقدير دور رابطات واتحادات الأعمال التجارية في الدعوة إلى تهيئة بيئات مواتية للأعمال التجارية وسياسات مواتية للتجارة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضا أن تقوم بدور رئيسي في الدعوة إلى اتخاذ أهداف اجتماعية أوسع نطاقا، مثل الحد من عدم المساواة والأضرار البيئية. وفي الوقت نفسه، يمكن للمؤسسات المالية أن توفر تمويلا تجاريا وقروضا أطول أجلا للمشاريع وحلولا لإدارة المخاطر لدعم التجارة بين البلدان الأفريقية.

خامسا- قضايا السياسات المطروحة للنقاش

٣٣- يمكن طرح قضايا السياسات والأسئلة المهمة التالية للنقاش:

(أ) ما هي الأطر المؤسسية التي ينبغي للدول الأفريقية أن تستحدثها للتعجيل بتنفيذ الاتفاق، دعما للتجارة داخل المنطقة وتعزيزا للتصنيع والتنويع الذكيين؟

(ب) في سياسات التنفيذ التي وُضعت بالفعل، ما هي التحديات الرئيسية والمسارات الاستراتيجية ذات الأولوية التي تم تحديدها بالفعل ويجب معالجتها إذا أريد للدول الأطراف أن تستفيد استفادة كاملة من الاتفاق؟

(ج) ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتفاق في التصدي للتحديات الاجتماعية الحرجة، مثل الأمن الغذائي؟

(د) ما هي التدابير التكميلية المطلوبة على الصعيد الوطني لتعظيم كامل إمكانات تنفيذ الاتفاق في ما يتصل بمعالجة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز تجارة الأغذية بين البلدان الأفريقية؟

(هـ) أي شكل يجب أن تتخذه السياسة الصناعية لدعم التنفيذ الناجح للاتفاق، في ظل التحديات التي يفرضها تغير المناخ والانتقال الطاقوي والثورة الصناعية الرابعة؟

(و) ما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه القطاع الخاص في الدفع بتنفيذ الاتفاق وكيف يمكن استكماله ودعمه بفعالية باتباع سياسات صناعية جديدة؟

(ز) في أي أنواع رأس المال البشري والمهارات يجب على الدول الأفريقية أن تستثمر لتزويد قوتها العاملة بمهارات المستقبل، دون أن تحول التكنولوجيات الناشئة دون استحداث فرص العمل؟

(ح) إلى أي مدى أثّر الاقتصاد السياسي لتنفيذ الاتفاق على تعزيز تنفيذه وكيف يمكن معالجة تلك الآثار؟

(ط) مع مراعاة الدروس المستفادة من مبادرة التجارة الموجهة، ما هي الآثار المتوقعة للتنفيذ الكامل للاتفاق على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمناخية في أفريقيا؟

(ي) بما أن العديد من الشباب الأفريقيين عاطلون عن العمل أو ينتمون إلى فئة الفقراء العاملين، وأن العديد من النساء الأفريقيات يعملن في القطاع غير الرسمي، ما هي التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها، في سياق تنفيذ الاتفاق، لدعم الأعمال التجارية التي تقودها مبادرات تشغيل النساء والشباب؟

(ك) بما أن نجاح الاتفاق يتوقف إلى حد كبير على اتباع نهج شامل وعريض القاعدة للتنفيذ، كيف ينبغي تنظيم حملات توعية عامة تركز على الفوائد والفرص المستمدة من التكامل الإقليمي والتجارة الحرة لضمان تقبل الجمهور للاتفاق على نطاق واسع في جميع الدول الأطراف؟

(ل) ما هي الاستراتيجيات وآليات الإنفاذ وهياكل الحكم التي يمكن استخدامها لضمان الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق والحفاظ على الالتزام السياسي بالتكامل؟

(م) في ضوء الأهمية المحورية للتحول الرقمي، والثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي، والانتقال الطاقوي وإزالة الكربون، والتوترات الجيوسياسية التي تكتنف مسار التنمية العالمية الحالي، كيف يمكن للاتفاق أن يقود التنمية المستدامة في أفريقيا وما هي، على وجه التحديد، التقنيات الخضراء القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ ومبادرات الطاقة المتجددة التي يجب أن تعطي الأولوية؟

(ن) ما هي آليات الرصد والتقييم التي ينبغي إنشاؤها لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، وكيف يمكن لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضمان المساءلة وقياس النجاح؟

(س) بعد أن تم مؤخرا إنشاء الآلية الإلكترونية المخصصة للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها، ما هي، تحديدا، التدابير التي يمكن للدول الأطراف اتخاذها، فرادى وجماعات، لضمان إزالة هذه الحواجز على نحو فعال؟